# العازمي يسأل الفارس عن مخالفات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير التعليم العالي د.محمد الفارس، عن أعضاء هيئة التدريس ومقررات التعليم في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية خصوصا في قسم الفقه وأصول الفقه في جامعة الكويت.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي وجود مخالفات في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وخاصة في قسم الفقه وأصول الفقه في جامعة الكويت، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بأسماء جميع المنتدبين ندبا كليا سواء كانوا مدرسين أو مدرسين مساعدين إلى قسم الفقه وأصول الفقه في الكلية مع بيان الجهة المنتدبين منها وصورة ضوئية من قرار كل منتدب وشهاداته الجامعية والأكاديمية وشهادات الخبرة الحاصل عليها مع بيان إذا كان أحدهم قد عين في القسم من عدمه وذلك منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – كشف بعدد إعلانات التوظيف بالقسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه منذ عام 2008 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – كشف بعدد أعضاء القسم العلمي بقسم الفقه وأصول الفقه وكشف بأسماء كل عضو هيئة تدريس مقرونا بالدرجة العلمية والتخصص الدقيق وتاريخ التعيين.

4 – كشف بعدد الذين أنهيت خدماتهم في القسم العلمي لقسم الفقه وأصول الفقه مع ذكر الأسباب والتاريخ.

## الشحومي: بهبهاني نموذج مشرف للكويت

الشحومي مستقبلا المهندس علي بهبهاني

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي في مكتبه امس المهندس علي بهبهاني، بمناسبة فوزه بجائزة الشباب العربي المتميز من قبل مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة.

وقام الشحومي بتكريم المهندس بهبهاني الحاصل على المركز الأول عن حساب (مشروعي كويتي) ودوره في تغطية المشاريع الكويتية وإبراز الصورة المشرفة للوطن.

وأكد الشحومي أن هذه النماذج الكويتية المشرفة تدل على أن الكويت عامرة وزاخرة بالكفاءات والعقول النيرة المبدعة التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من مؤسسات الدولة

## الحميدي يقترح تكريم العبد المغني لإسهاماته التطوعية والاجتماعية

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتكريم الجهات المختصة في البلاد للدكتور عادل العبدالمغني تقديرا لإسهاماته في خدمة الكويت.

وجاء في نص الاقتراح إنه نظرا للإسهامات التي قدمها الدكتور عادل العبدالمغني في خدمة الكويت و النهوض بها على صعيد إصداراته الأدبية التي تجاوزت 45 كتاباً في جميع جوانب الحياة الكويتية وشؤونها التراثية والتاريخية والأدبية والاقتصادية والعلمية الجغرافية ، بالإضافة إلى تقلده منصب وزير مفوض سابق في وزارة الخارجية الكويتية كما تقلد العديد من المناصب الادارية في أبرز جمعيات النفع العام و بعد ذلك أكمل مسيرته الأدبية في البحث والتصنيف والتأليف كما كانت كانت له مساهمات كثيرة في أنشطة العمل التطوعي والاجتماعي أبرزها :

عضو جمعية الخريجين الكويتية منذ عام 1976.

عضو الجمعية الجغرافية الكويتية منذ عام 1976.

عضو مجلس إدارة جمعية الشامية والشويخ التعاونية 1980–1983.

أمين سر مجلس حي منطقة الشامية والشويخ 1983.

عضو نادي القادسية الرياضي 1984.

عضو جمعية الصحافيين الكويتية منذ عام 1995.

عضو رابطة الأدباء في الكويت منذ عام 1996.

عضو لجنة تسمية مساجد الكويت منذ عام 1997.

عضو اللجنة الاستشارية العليا للتوثيق الإعلامي والتراث والفنون الكويتية منذ عام 2001.

شارك بتأسيس الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات وأصبح نائباً للرئيس عام 2005.

عضو لجنة تسمية الشوارع والميادين في الكويت منذ عام 2006.

عضو لجنة إصدار طوابع البريد في دولة الكويت 2010.

أمين عام رابطة الأدباء الكويتيين 2011.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بقيام وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب و الجهات المختصة في البلاد بتكريم الدكتور عادل العبدالمغني.

### انطلق أمس في مجلس الأمة بمشاركة 6 نواب

# مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء: سنفرح قريباً بعودة المهجرين

- السايـر: لا يوجد إصلاح تشريعي من دون توفير بيئة سليمة لتطبيق القوانين
- جوهر: العفو قضية مستحقة وناقشنا قضايا الإسكان وتدهور التعليم والإصلاح الاقتصادي
- الملا: المؤتمر ترجمة حقيقية للتفاعل الشعبي لخلق الأفكار ونقلها إلى قاعة عبدالله السالم
- المضف: القضايا المطروحة ستترجم إلى قوانين وسنسعى لتحويلها إلى تشريعات
- روح الدين: المشاركة الشعبية هي أساس العمل الديمقراطي

جانب من المؤتمر

رياض عواد

انطلقت صباح امس فعاليات مؤتمر (شركاء في الإصلاح والبناء) في مسرح مجلس الأمة بمشاركة النواب د. حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف وعبد الله المضف ود. حمد روح الدين ود. بدر الملا.

وأكد النائب مهند الساير في كلمة له في افتتاح المؤتمر أنه لا يوجد إصلاح تشريعي من دون توفير بيئة سليمة لتطبيق القوانين.

واعتبر الساير أن تلك البيئة غير متوافرة حالياً، في ظل عدم وجود برنامج محدد للحكومة والتي قدم رئيسها 3 برامج مختلفة، مضيفا أن النواب الستة ارتأوا تقديم برامج وتشريعات إضافة إلى مراقبة الحكومة لتمهيد الطريق للنهوض بالوطن.

وقال الساير إن الخلاف السياسي يعطل التشريعات، وأنه من دون الهدوء السياسي ونزع الفتيل لن تتحقق الأهداف المرجوة، مضيفاً «نحن نقدم المشاريع التنموية والاقتصادية والإسكانية وسنكون حجر الأساس في بناء المشروع الإصلاحي المقبل».

### عودة المهجرين

وفي موضوع آخر قال الساير «سنفرح عما قريب بعودة إخواننا الموجودين بالخارج، ونحن مع أي شخص يمد يده للتعاون بعيداً عن التكسبات السياسية»، مؤكدا أن مبادرة سمو الأمير موضع ترحيب من النواب الستة.

وأشاد الساير بحجم الجهود التي بذلت واستمرت لأكثر من شهرين وشملت إقامة أكثر من 8 ورش عمل، بمشاركة مجموعة من الشباب يصل عددهم إلى 250 شابا وفتاة عملوا على إعداد وتنفيذ هذه الفعالية منذ شهرين.

من جهته أكد النائب د.حسن جوهر أن المؤتمر يسعى إلى فتح صفحة جديدة ومشرقة ، وأنه أكبر من الشعارات وسيناقش قضايا كثيرة في الإسكان والاقتصاد والكثير من الإصلاحات.

وأضاف في كلمته أن هناك بعض الفئات تحاول ان تصور وضع المعارضة بأنها تسعى للنقد فقط ولا تحمل قضايا تهم المواطن، معتبرا أن هذا المؤتمر رد على تلك الادعاءات.

وأوضح أنه رغم ان دور النواب تشريعي إلا أننا بدأنا في الإعداد له بعد انتهاء دور الانعقاد مباشرة لهذا المؤتمر لنؤكد أهمية المشاركة الشعبية.

### على العهد باقون

وقال جوهر» مازلنا عند عهدنا بألا نحيد عن المكتسبات الدستورية للشعب الكويتي وأن الدستور خط أحمر ولن نقبل أن ينتهك أو يتم التجاوز عليه أو أن يتم تفريغه من محتواه «. وأكد جوهر أن العفو قضية مستحقة والحريات وكذلك قضية (البدون) مبينا أن «هذه القضايا قدمنا فيها اقتراحات منذ أول يوم دخلنا في المجلس، وأعلنا موقفنا أن هذه الملفات مدخل رئيس للإصلاح السياسي».

وأوضح أن المؤتمر يناقش قضايا عديدة تهم المواطن كالقضية الإسكانية وتدهور التعليم وقضيه الإصلاح الاقتصادي التي تعتبر قضية وجود تحتاج إلى حلول وبدائل لتنويع مصادر الدخل .

بدوره أشاد النائب د. بدر الملا بالأفكار التي يتضمنها المؤتمر لتوفير موارد وإيرادات غير نفطية، مشيرا إلى أن فكرة إقامته كانت موجودة من المجلس السابق.

وقال الملا إن هذا العمل هو ترجمة حقيقية للتفاعل الشعبي لخلق الأفكار ونقلها إلى قاعة عبدالله السالم، معتبراً أنه بمثابة نقلة حضارية ونوعية ذات قيمة مضافة يمكن من خلالها النهوض بالوطن وحل بعض المشاكل الموجودة.

وأوضح أن النواب الستة المشاركين في المؤتمر متمسكون بكل آرائهم السياسية المتعلقة بحماية الدستور وحقوق الشعب الكويتي، لافتا إلى تقديمهم تشريعات نوعية من بينها ما يتعلق بالحبس الاحتياطي وتعزيز الحريات والمكتسبات الدستورية وهي موجودة الآن في اللجان البرلمانية.

وشدد الملا على أهمية الرأي العام الضاغط لتعجيل مناقشة هذه الاقتراحات باعتبارها تشريعات مهمة لتطبيقها سريعا على أرض الواقع، معتبرا أن المشاركة النيابية من قبل النواب الستة هي عبارة عن نموذج برلماني مؤسسي جديد ومثال للعمل البرلماني.

من ناحيته اعتبر النائب مهلهل المضف أن مطالب المواطنين للمجلس بتشريعات تلبي طموحهم تصطدم بحركة السلطة التنفيذية واتجاهاتها التشريعية والتنفيذية، ومدى استعدادها للتعاون لتفعيل تلك التشريعات بشكل صحيح على أرض الواقع.

وأكد المضف أن النواب لا يسعون إلى التأزيم، وأنهم تعاونوا بالفعل بوضع اقتراحات وحلول لجميع المشاكل التنفيذية الموجودة.

بدوره أكد النائب عبدالله المضف أن كل القضايا التي سيتم طرحها خلال المؤتمر ستترجم إلى قوانين وسيسعى النواب الستة بكل جهد لتحويلها إلى تشريعات قائمة.

### الرقابة والاصلاح

وشدد المضف على أن الإصلاح السياسي هو القاعدة الأساسية لانطلاق كل القوانين وتفعيلها بشكل صحيح على أرض الواقع، مؤكدا أهمية الدور الرقابي في عملية الإصلاح السياسي وإصلاح المؤسسة البرلمانية باعتبارها المدخل لتطبيق بقية الإصلاحات الأخرى.

وأشاد بدوره النائب د.حمد روح الدين بالمؤتمر الذي يعد الأول من نوعه برلمانيا ، معتبراأن هذا المؤتمر يفترض أنه من عمل السلطة التنفيذية إلا أن غياب دور الحكومة هو من جعل النواب يتصدون لعقده.

وأكد روح الدين أن المشاركة الشعبية هي أساس العمل الديمقراطي مشيرا إلى وجود طاقات شبابية قامت بدور كبير وساعدت في العديد من المقترحات بالحلول، مؤكدا أن التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر ستتم صياغتها وتقديمها كمقترحات بقوانين.

### توافق حكومي نيابي

وشدد روح الدين على ضرورة وجود توافق حكومي نيابي في المراحل المقبلة خصوصا أن هناك الكثير من القضايا والمشاكل تعاني منها البلد وتحتاج إلى تحقيق هذا التوافق.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

## العرو يسأل السلمان عن عدد القضايا المرفوعة ضد وكالات السيارات بسبب الغش التجاري

مبارك العرو

أعلن النائب مبارك العرو عن توجيهه 3 أسئلة إلى كل من وزير التربية د. علي المضف، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:سؤال إلى وزير التربية

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من الشكاوى التي قدمها أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية عن تجاوزات ومخالفات في إجراءات الترقية التي صدرت من لجنة الترقيات خلال السنوات الأربع الماضية.

2 –ما الإجراءات التي اتخذها السيد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تجاه هذه الشكاوى؟ وما نتائج التحقيقات؟

3 –كشف بأسماء رئيس وأعضاء لجنة الترقيات في كلية الدراسات التكنولوجية والسيرة الذاتية لكل منهم.

4 –كشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية الذين ترقوا خلال السنوات الأربع الماضية، مع بيان الانتاج العلمي تفصيليا لكل منهم والذي مُنحت الترقية على أساسه.

5 –كشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية الذين رُفضت ترقيتهم من لجنة الترقية في الكلية بالمخالفة للقانون، وإجراءات الترقية التي تستوجب من اللجنة التوصية وعرضها على لجنة الترقيات في الهيئة من دون عرقلة إجراءات الترقية.

6 – بيان الانتاج العلمي تفصيليا لأعضاء لجنة الترقية في الكلية خلال السنوات الأربع الماضية موضحا فيها المقالات العلمية والمجالات التي نُشرت فيها للترقية لدرجتي (أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك – ومن أستاذ مشارك إلى أستاذ)

7 –هل أصدرت إدارة الشؤون القانونية كتبا تثبت وتؤكد وجود مخالفات وتجاوزات في إجراءات لجنة الترقية في الكلية وتجاوز صلاحياتها والافتئات على عمل لجنة الترقيات في الهيئة وذلك بعرقلة إجراءات سير الملفات المنصوص عليها قانونا لبعض أعضاء هيئة التدريس ولم ترفعها إلى اللجنة التالية وهي لجنة الترقيات في الهيئة؟

8 –في الحالات التي انتهت فيها إدارة الشؤون القانونية بكتبها الرسمية المثبتة أن مسألة اعتماد المجلات العلمية من اختصاص مجلس القسم العلمي وليس من اختصاص لجنة الترقية في الكلية وأن عملها يقتصر على دراسة طلبات الترقية المقدمة إليها والتأكد من استيفائها شروط الترقية ثم ترفع توصية في شأنها إلى لجنة الترقية في الهيئة من دون أن تعرقل إجراءات الترقية، فما الإجراءات التي اتخذها لضمان عدم تكرار هذه المخالفات ومحاسبة المسؤول ولعدم عرقلة إجراءات الترقية لبعض أعضاء هيئة التدريس بصورة ضمتعمدة وبالمخالفة الصريحة للائحة الترقيات؟ مع تزويدي بصورة ضوئية رسمية من تلك الكتب.

9 – صورة ضوئية من كتاب إدارة الشؤون القانونية رقم (أ.ش.ق 28128) المؤرخ في 2020/7/15، وكذلك الكتاب رقم (أ.ش.ق 35865) المؤرخ في 2021/8/17، وكذلك الكتاب رقم (أ.ش.ق 35097) المؤرخ في 2021/7/1.

10 –كشف بعدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الهيئة في هذا الشأن، وكذلك تزويدي بالأحكام الصادرة ضد الهيئة خلال السنوات الخمس الماضية، وهل تضمنت أي من تلك الأحكام تعويضات مالية ضد الهيئة؟

11 –صدرت العديد من الأحكام القضائية التي أثبتت مخالفات وتجاوزات لجنة الترقية في إحدى الكليات الأخرى التابعة للهيئة وآخرها حكم الاستئناف رقم (70 – 359 / 2019) إداري طعون موظفين الصادر في تاريخ 2019/11/25، والذي قرر في أسباب الحكم «أن رفض طلب الترقية ورد ملف الترقية من دون السير في إجراءات الترقية هو خروج لجنة الترقيات عن الدور المنوط بها ومخالفة القانون.

## الكندري يقترح إنشاء جهاز حكومي لتتبع واستعادة الأموال العامة

د. عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقدمه باقتراح بقانون، بتخصيص جهاز يتبع وزارة العدل لمتابعة واستعادة الأموال العامة في داخل الكويت وخارجها.ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى:

يُنشأ جهاز يتبع وزارة العدل يختص بتتبع الأموال العامة المنهوبة أو المهربة أو المودعة بالحسابات أو المستثمرة في المشاريع أو المخبأة محليا ودوليا واستعادتها باسم «يسمى جهاز تتبع واستعادة الأموال العامة

مادة ثانية:

يرأس الجهاز أحد القضاة بدرجة مستشار يتم اختياره من قبل مجلس القضاء لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وعضوية مدير نيابة الأموال العامة، وممثل عن وزارة الداخلية، وممثل عن وزارة العدل، وممثل عن وزارة الخارجية، وممثل عن الفتوى والتشريع، وممثل عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وممثل عن ديوان المحاسبة.

مادة ثالثة:

يختص الجهاز بحصر الشكاوى والقضايا والأحكام الصادرة من سلطات التحقيق والمحاكم الكويتية والأجنبية التي مست المال العام والعمل على التأكد من استرجاعها وما ترتب عليها من غرامات وفوائد وله في ذلك مخاطبة كافة الجهات المعنية بالكويت وخارجها.

مادة رابعة:

تقدم وزارة العدل بالتنسيق مع باقي الوزارات والجهات الحكومية كامل المساعدة والعون والدعم للجهاز لملاحقة المتهمين الفارين خارج البلاد من أجل إرجاعهم إلى الكويت لمحاكمتهم وإعادة الأموال ويجوز للجهاز في سبيل ذلك استخدام كافة الوسائل القانونية والدبلوماسية المحلية والدولية بالإضافة إلى إمكانية التعاقد مع شركات خاصة تقدم خدمات التقصي والتحقيق عن الأشخاص والأموال خارج الكويت.

مادة خامسة:

تصدر وزارة العدل اللائحة التنظيمية لعمل الجهاز خلال ستة أشهر من تاريخ إنشائه.

مادة سادسة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت مذكرته الإيضاحية على أن قضايا التعدي على المال العام تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الكويت خصوصا بعد أن صاحبها تحرك دولي شكل تهديدا لسمعتها حتى بدت تظهر بشكل دائم ضمن خارطة الدول التي تسهل بها جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وسرقة الأموال العامة. وبعد أعوام من النهب والسرقات التي طال الأموال العامة نجد الحكومة غير مهتمة بمطاردة سراق المال العام واستعادة أموال الدولة حيث تتعامل معها كأنها أمر واقع وقضايا أغلقت كأنها ديون معدومة رغم عدم سقوط حقوق المطالبة بهذه الأموال بالتقادم ومعرفة من نهبها ويمكن عن طريق التنسيق الدبلوماسي والمتابعة الجدية ملاحقتهم واستعادة الأموال، وهذا يجب ألا يكون عن طريق الأساليب البيروقراطية بل عن طريق تخصيص جهاز جل عمله هو ملاحقة سراق المال العام والعمل بشكل مركز وفق صلاحيات موسعة لتتبع واستعادة الأموال.

**شركة رويال سراي للتجارة العامة والمقاولات**
**(ذ.م.م)**

**تذكيري**

**الدعوة الى عقد الجمعية العمومية غير العادية لشركة رويال سراي للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م)**

تعلن وزارة التجارة والصناعة لشركاء شركة رويال سراي للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م) عن الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، طبقا لنص المادة (111) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 05 /10 /2021 بمجمع الوزارات مقر وزارة التجارة والصناعة – الدور الأول – بلوك 2 – قسم الميزانيات.

وفي حال لم يكتمل النصاب تؤجل الجمعية العمومية إلى يوم الأربعاء الموافق 2021/10/20 بنفس المكان والوقت.

**ويرجى من جميع الشركاء الحضور بأشخاصهم وفي حال الحضور بالوكالة يتعين أن يكون التوكيل سارياً ومتضمناً الحضور بالجمعية المنوه عنها في هذا الإعلان على وجه الخصوص**